الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

يسعى هذا الفصل إلى تأصيل المفاهيم الأساسية المستخدمة في الدراسة، وتحديد الملامح العامة للثقافة السياسية السائدة في ريف صعيد مصر. ويتكون من مبحثين، يركز أولهما على مفهوم الثقافة والثقافة السياسية وكذلك اتجاهاتها ومضمونيا، ومفهوم المشاركة السياسية، فضلاً عن مفهوم التنشئة السياسية. أما المبحث الثاني فيسعى إلى رصد عناصر وسمات الثقافة السياسية في ريف صعيد مصر، ويبدأ بعرض ملامح الثقافة العامة السائدة هناك، وثقافة المرأة الصعيدية على وجه الخصوص مع تتبع جذور بعض القيم والعادات الموجودة هناك مثل الثأر.

المبحث الأول

التعريف بمفاهيم الدراسة

يتناول هذا المبحث المفاهيم التي تتعرض لها الدراسة: الثقافة السياسية، والمشاركة السياسية، والتنشئة الاجتماعية، والتنشئة السياسية، ومفهوم الثورة والتغير الثقافي. وذلك في أربعة مطالب.

أولاً

مفهوم الثقافة السياسية

أولاً: التعريف بالمفهوم:

لا يوجد تعريف جامع مانع لمفهوم الثقافة السياسية، شأنه في ذلك شأن كافة مفاهيم العلوم الاجتماعية، وتتعدد تعريفات الثقافة السياسية خاصة مع وجود ثقافة سياسية عامة وثقافات فرعية[1]، وهو ما يعبر بدرجة أو بأخرى عن الخصوصية الثقافية، ويؤكد ذلك على ما للمفهوم من نطاق دلالي يتداخل مع مفاهيم الهوية، واللغة، نمط الحياة، والتقاليد[2].

وتتشكل الثقافة السياسية بالخبرات التاريخية العامة للمجتمع أو النظام من جانب والخبرات الفردية والشخصية للأفراد من جانب آخر[3]. وتعد الثقافة محدداً مهماً للسلوك الاجتماعي والسياسي[4].

---

[1] Sidney Verba, "Small groups and political behavior: a study of leadership", Princeton, New Jersey, Princeton University Press, 1961. P 90

[2] Nikolas Kompridis, "Normativizing Hybridity/ neutralizing culture", Political Theory: an International Journal of Political Philosophy, (Vol. 33, No. 3), June 2005. P 318-319

[3] Lucian W. Pye, "Politics, personality, and nation building: Burma's search for identity", New Haven and London, Yale University Press, 1962. P121

[4] Ibid. P121

- Herbert H. Werlin and Harry Eckstein, " Political Culture and Political Change", The American Political Science Review, Vol. 84, No. 1 (Mar., 1990), pp. 249-259, American Political Science Association, http://www.jstor.org/stable/1963642 P 803

- Richard A. Spears, "NTC's American English Learner's dictionary the Esiential vocabulary of American language and culture", Chicago, NTC Publishing Group, Lincolnwood, 1998. p 218

- N. J. Demerath III, "Who Now Debates Functionalism? From "System, Change and Conflict" to "Culture, Choice, and Praxis", Sociological Forum, Vol. 11, No. 2 (Jun., 1996), pp. 333-345, http://www.jstor.org/stable/684844 p 340

ويمكن تقسيم تعريفات الثقافة السياسية إلى ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول: **مؤداه أن الثقافة السياسية مجموعة من الآراء**، ومن أنصار هذا الاتجاه: سيدني فيربا الذي عرفها بأنها تمثل "الاتجاهات والآراء والإدراكات"[1]. هذه الادراكات تحكم السلوك السياسي في أي مجتمع، وهي لا تمثل تجمعاً عشوائياً، بل نماذج مترابطة تظاهر بعضها بعضاً. وكذلك د. كمال المنوفي الذي يراها[2] "تلك القيم السائدة في المجتمع والتي تتصل بعلاقة أفراده بالنظام السياسي بصورة مباشرة أو غير مباشرة". وأيضاً د. عبد الغفار رشاد الذي يرى[3] أن الثقافة السياسية "نسق القيم والمعتقدات السائدة المتعلقة بالسلطة والحكم في المجتمع، وما يشكله هذا النسق من بيئة معنوية، يعمل النظام السياسي، ويؤدي وظائفه من خلالها".[4]

أما الاتجاه الثاني فيركز على السلوك في المقام الأول، ومن أنصاره ماكس فيبر الذي اعتبر الفرد وحدة التحليل الأساسية كونه يولد الأفكار ويؤثر بشكل مستقل على الفعل الاجتماعي، وأن هناك مجموعة من الأفكار والمصالح تحرك الأفراد، وتوجه سلوكهم.

ويتبنى الاتجاه الثالث وجهة النظر البينية التي تجمع بين الآراء والسلوك، ومن أنصاره: ألموند الذي اعتبر الثقافة السياسية نمطاً من الخصائص الفردية، والتوجهات نحو مؤسسات وسياسات وأشخاص النظام السياسي، هذه التوجهات تشتمل على:

(أ) التوجهات الإدراكية مثل المعرفة بالمؤسسات والمعتقدات السياسية.

(ب) التوجهات العاطفية مثل مشاعر التعلق بعناصر النظام السياسي أو الانفصال عنه.

(ج) التوجهات التقييمية مثل الأحكام والآراء حول النظام السياسي بعناصره وأهدافه.[5]

-Ramon Ribera-Fumaz, "From urban political economy to cultural political economy: rethinking culture and economy in and beyond the urban", Human Geography, 33(4), 2009.p 450

[1] David R. Morgan and Sheilah S. Watson, "Political Culture, Political System Characteristics, and Public Policies among the American States", Source: Publius, Vol. 21, No. 2, State Political Subcultures: Further Research (Spring, 1991), pp. 31-48, Published by: Oxford University Press. http://www.jstor.org/stable/3330399 p 32

[2] تعريف أ. د..كمال المنوفي، في عبد الحكيم السبتي، "دور وسائل الإعلام في تشكيل الثقافة السياسية لدى الشباب الكويتي دراسة حالة التليفزيون الكويتي في الفترة من ١٩٩١ حتى ٢٠٠٥"، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، رسالة ماجستير)، ٢٠٠٩. ص ٣٠

[3] تعريف أ.د.عبد الغفار رشاد ، في عبد الحكيم السبتي، المرجع السابق. ص ٣١

[4] عبد الحكيم محمد السبتي ،المرجع السابق. ص ص ٢٨-٣١

[5] Gabrial, Almond & Powell G. Bingham, Op-Cit. Pp32-33

وتتبنى الدراسة **الاتجاه الثالث**، وبالتالي نرى أن لكل مجتمع ثقافته السياسية التي تنطوي على معارف وقيم ومعايير ومثل، تتعلق بالحياة السياسية وبظاهرة السلطة وبالنظام السياسي.

وجدير بالذكر أن الثقافة السياسية العامة في المجتمع لا تنفي وجود "ثقافات فرعية"[1]، ذلك أن الثقافة السياسية لأي مجتمع تنطوي على قدر من عدم التجانس، تفرضه الاختلافات الجيلية أو الإقليمية أو الدينية أو الطبقية أو المهنية[2]، بمعنى آخر، تتنوع الثقافات السياسية الفرعية بتنوع الأقاليم والنوع والدين والأجيال والسلالة[3] كما أنها قد تختلف باختلاف الموقع الاجتماعي لأصحابها. ويشير مفهوم الثقافة الفرعية عند ديفيد ليفنستون "إلى تعدد العوالم التي يعيش فيها الفرد وتعدد انتماءاته لأكثر من جماعة في وقت واحد. فكل مجتمع أو جماعة تتشكل من أفراد، تحكمهم ثقافات متنوعة وأنماط حياة مختلفة، وتربطهم علاقات مباشرة من خلال لغة واحدة أو دين واحد أو قيم مشتركة، تختلف عن غالبية المحيطين بهم[4].

عرف ألموند الثقافة السياسية بأنها نمط معين من توجهات العمل السياسي ثم راجع هذا التعريف إلى "توزيع أنماط التوجهات"، للمزيد انظر:

Stephen Chilton, "Defining Political Culture", The Western Political Quarterly, Vol. 41, No. 3 (Sep., 1988), pp. 419-445, http://www.jstor.org/stable/448596

[1] Enrique A. Baloyra and John D. Martz, "Culture, Regionalism, and Political Opinion in Venezuela", Source: Canadian Journal of Political Science / Revue canadienne de science politique, Vol. 10, No. 3 (Sep., 1977), pp. 527-572, Published by: Canadian Political Science Association and the Société québécoise de science politique. http://www.jstor.org/stable/3230820. p 527

-Murray L. Wax, "How Culture Misdirects Multiculturalism", Source: Anthropology & Education Quarterly, Vol. 24, No. 2 (Jun., 1993), pp. 99-115, Published by: Blackwell Publishing on behalf of the American Anthropological Association. http://www.jstor.org/stable/3195720 p p105-106

[2] كمال المنوفي، "الثقافة السياسية للفلاحين المصريين مع دراسة ميدانية في قرية مصرية"، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد، رسالة دكتوراه)، الجزء الأول، ١٩٧٨. صـ١٩

[3] عبد السلام نوير، مرجع سابق. صـ٣٠

- نفين مسعد (محرر)، "معجم المصطلحات السياسية"، (كلية الاقتصاد: مركز الدراسات والبحوث السياسية)، ط١، ١٩٩٤. صـ ١٩٢

[4] غادة علي موسى، "أثر الاحتلال على ثقافة المقاومة دراسة حالة للثقافة السياسية للمرأة الفلسطينية"، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، دكتوراة)، ٢٠٠٦. ص ١٧

للمزيد حول الثقافات الفرعية:

- كمال المنوفي، مرجع سابق. ص ص ٢٢-٢٣

[5] John Kincaid, "Political Culture and the Quality of Urban Life", Source: Publius, Vol. 10, No. 2, The Study of American Political Culture and Its Subcultures (Spring, 1980), pp. 89-110, Published by: Oxford University Press. http://www.jstor.org/stable/3329725 p 91

ثانياً: أبعاد الثقافة السياسية:

١- المعرفة السياسية:

"يقصد بها مجموعة المعلومات التي تتوافر لدى الفرد من خلال القراءة والسماع والمشاهدة والمشاركة في العمل السياسي، وفيما يلي بيان بأبعاد المعرفة السياسية كأحد مضامين الثقافة السياسية[1]:

أ. إدراك معنى السياسة وتصور نطاقها وأهميتها

ب. إدراك معنى الحكومة وتأثيرها وأهميتها

ج. المعرفة بالمؤسسات السياسية الرئيسية الموجودة في البلاد

د. المعرفة بطبيعة الأدوار التي تؤديها هذه المؤسسات

هـ. المعرفة بأسماء شاغلي هذه الأدوار من القيادات والشخصيات السياسية

و. المعرفة بأهم القوانين والقضايا السياسية والقدرة على تكوين أراء بشأنها

٢- الاتجاهات السياسية:

-John Kincaid, "Political Cultures of the American Compound Republic", Source: Publius, Vol. 10, No. 2, The Study of American Political Culture and Its Subcultures (Spring, 1980), pp. 1-15, Published by: Oxford University Press. http://www.jstor.org/stable/3329720 p1-2

- Ira Sharkansky, "The Utility of Elazar's Political Culture: A Research Note", Source: Polity, Vol. 2, No. 1 (Autumn, 1969), pp. 66-83, Published by: Palgrave Macmillan Journals. http://www.jstor.org/stable/3234089 p 68-69

- Ellen M. Dran, Robert B. Albritton, Mikel Wyckoff, "Surrogate versus Direct Measures of Political Culture: Explaining Participation and Policy Attitudes in Illinois", Source: Publius, Vol. 21, No. 2, State Political Subcultures: Further Research (Spring, 1991), pp. 15-30, Published by: Oxford University Press. http://www.jstor.org/stable/3330398 p 15

- كمال المنوفي، "نظريات النظم السياسية"، مرجع سابق. صـ١٧٣

- عبد السلام نوير، مرجع سابق. صـ ٣٣

Susan Welch & John G. Peters, "State Political Culture and the Attitudes of State Senators toward Social, Economic Welfare, and Corruption Issues", Source: Publius, Vol. 10, No. 2, The Study of American Political Culture and Its Subcultures (Spring, 1980), pp. 59-67, Published by: Oxford University Press. http://www.jstor.org/stable/3329723 p60

- Russell Hanson, "Political Culture, Interparty Competition and Political Efficacy in the American States", Source: Publius, Vol. 10, No. 2, The Study of American Political Culture and Its Subcultures (Spring, 1980), pp. 17-36, Published by: Oxford University Press. http://www.jstor.org/stable/3329721 p 22

- Tom W. Rice and Alexander F. Sumberg, "Civic Culture and Government Performance in the American States", Source: Publius, Vol. 27, No. 1 (Winter, 1997), pp. 99-114, Published by: Oxford University Press. http://www.jstor.org/stable/3330787 p 101

[1] عبد الحكيم محمد السبتي، مرجع سابق. ص‌ص ٣٤-٣٨

والتي تتخذ العديد من الأشكال، وتهتم الدراسة بالاتجاه إزاء السلطة، ويشير إلى نظرة الفرد ومشاعره نحو السلطة، وما إذا كان يراها ضرورية أم لا، وما إذا كان يراها مرادفة للقوة. وما إذا كان يرى وجوب الخضوع التام لها دون مساءلة، وهل السلطة تعود بالنفع العام على المجتمع، أم أن نفعها يقتصر على شاغليها فحسب.

٣- القيم السياسية:

وهناك العديد من القيم، تتناول الدراسة منها، قيم المساواة، والحرية، والعدالة فقط.

ثانياً

مفهوم المشاركة السياسية

أولاً: التعريف بالمفهوم:

هناك من يقصد بالمشاركة "تلك الأنشطة الإرادية التي يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع في اختيار حكامهم وفي صناعة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، أي أنها تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات العمل والنظام السياسي"[1]

ويرى البعض أنها، "العملية التي يلعب الفرد من خلالها دوراً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في بلده، بحيث يسهم في وضع الأهداف العامة لمجتمعه، والتعرف على الفرص المتاحة، واقتراح أفضل الوسائل لتحقيق تلك الأهداف وإنجازها. وتشترط عملية المشاركة درجة معينة من القوة والتمكين، إذ أن المشارك في الحياة العامة أو الحياة اليومية هو فاعل لديه القدرة على الفعل والاختيار وتحقيق الأهداف التي يرغبها[2]." بل وصل الأمر بالبعض إلى اعتبار أن إطاعة الأوامر والنظام والاستعداد لخدمة الوطن والإبلاغ عن وقوع الجريمة وفاعلها وكذلك الاستعداد لمساعدة الأقل حظاً هي أمور تدخل في عداد المشاركة[3].

وذهب آخر إلى أنها "نشاط اختياري يهدف إلى التأثير في اختيار السياسات العامة أو اختيار القادة السياسيين على المستوى المحلي والقومي سواء كان ذلك النشاط ناجحاً أو غير ناجح، منظماً

---

[1] عبد الهادي الجوهري، أصول علم الاجتماع السياسي، (الأسكندرية: دار المعرفة الجامعية)، ١٩٩٦، ص ٥٥

[2] نادية حليم سليمان، "المرأة والتنمية في صعيد مصر أبعاد المشاركة والتحديات"، في: "نجوى الفوال (مشرفاً)، المؤتمر السنوي السادس، "الأبعاد الاجتماعية والجنائية للتنمية في صعيد مصر ١٨-٢١ إبريل ٢٠٠٤"، (القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية). ص ٦٦٨

[3] Russell J. Dalton, "Citizenship Norms and the Expansion of Political Participation", Political Studies: 2008 Vol. 56, 76–98 (Blackwell publishing limited), doi: 10.1111/j.1467-9248.2007.00718.x. p 80

أو غير منظم، مستمراً أو مؤقتاً. هذه المشاركة قيمة في حد ذاتها وشرط لعمل الديمقراطية[1]، وحسب رأي أكاديمي آخر تعد المشاركة السياسية مساهمة المواطنين في أنشطة سياسية متدرجة ومتنوعة ما بين التصويت إلى توجيه وصياغة سياسة الحكومة، أي مشاركة الفرد في صور متعددة من النظام السياسي[2]، هذه الصور أو الأنماط تشمل[3]:

١- تقلد منصب سياسي أو إداري
٢- السعي نحو منصب سياسي أو إداري
٣- العضوية النشطة في التنظيم السياسي(الحزب مثلا)
٤- العضوية العادية في التنظيم السياسي
٥- العضوية النشطة في التنظيم شبه السياسي
٦- العضوية العادية في التنظيم شبه السياسي
٧- المشاركة في الاجتماعات السياسية العامة
٨- المشاركة في المناقشات السياسية غير الرسمية
٩- التصويت

وتعتبر المشاركة السياسية – تبعاً لسيدني فيربا- محدداً للمواطنة الديمقراطية، فإذا لم يشارك المواطنون في السياسة العامة وإذا لم تشكل اختياراتهم أفعال الحكومة ستكون العملية الديمقراطية بلا معنى[4]. ويرى آخر أن المشاركة السياسية مكون أساسي لأي مجتمع ديمقراطي يقوم على مشاركة المواطنين في الحوار العام، أما إذا غاب هذا الجانب من المشاركة السياسية سيكون من الصعب على الحكومة أن تستشف احتياجات مواطنيها[5].

---

[1] Line Nyhagen Predelli, "political and Cultural Ethnic Mobilisation: The Role of Immigrant Associations in Norway", Journal of Ethnic and Migration studies, Vol. 34, No. 6, August 2008. P 940 - طبقا لتعريف "ميرون وينر" ص

[2] كما يعرفها "باري جرانت"، في: هبه محمد فؤاد، "التطور الديمقراطي وأثره على المشاركة السياسية في مصر في عهد الرئيس (مبارك)"، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، رسالة ماجستير)، ٢٠٠٦. صـ ٧٦

[3] عبد الهادي الجوهري، مرجع سابق. ص-ص ٥٦-٥٩

[4] Russell J. Dalton, Op cit. p78

[5] Alex M. Mutebi a Lee Kuan Yew, School of Public Policy, National University of Singapore, Singapore
Online Publication Date: 01 January 2006, "Deliberative Civic Engagement at the Grassroots: An Exploration of Political Participation in Bangkok", EBSCOHost EJS Content Distribution], Informa Ltd Registered in England and Wales Registered Number: 1072954 Registered office: Mortimer House, 37-41 Mortimer Street, London W1T 3JH, UK.
http://www.informaworld.com/smpp/title~content=t713446924 p279

وثمة من يذهب إلى القول بأن المشاركة السياسية هي ذلك النشاط الذي يقوم به الأفراد العاديون بقصد التأثير في القرار الحكومي[1]، سواء كان هذا النشاط فردياً أو جماعياً، منظماً أو عفوياً، متواصلاً أو متقطعاً، فعالاً أو غير فعال[2]. وبالتالي يتم التمييز بين المشاركة التقليدية مثل التصويت وغير التقليدية[3].

ثانياً: خصائص المشاركة السياسية:

١- الفعل: بمعنى الحركة النشطة للجماهير في اتجاه تحقيق هدف أو مجموعة أهداف معينة.

٢- التطوع: بمعنى أن تتم جهود المواطنين طواعية وباختيارهم بدافع الشعور القوي بالمسئولية الاجتماعية تجاه القضايا والأهداف العامة لمجتمعهم.

٣- الاختيار: تغليب المصلحة العامة، ودعمها، في حالة تعارضها مع المصالح الشخصية.[4]

ثالثاً: أهمية المشاركة:

تعتبر مشاركة المواطنين أفضل وسيلة لتدعيم وتنمية الشخصية الديمقراطية على مستوى الفرد والجماعة والمجتمع، كما أنها تحقق رضاء المواطنين عن الخدمات والسلع التي يشتركون في التخطيط لإنتاجها والحصول عليها، كذلك فإن المشاركة تعود المواطنين الحفاظ على المال العام وتجعلهم أكثر إدراكاً لحجم مشاكل مجتمعهم وللإمكانات المتاحة لحلها. وكذلك تفتح المشاركة الكاملة للمواطنين باباً للتعاون البناء بين المواطنين والمؤسسات الحكومية مثلما تفتح قنوات الاتصال السليمة بينهما، وتساعد على ترشيد السياسات والقرارات المتعلقة بمشروعات وبرامج التنمية ومتطلباتها، أضف إلى ذلك أن المشاركة السياسية مدرسة تعليم الشعب الممارسة السياسية، وكيفية حل المشكلات، ذلك أن أكثر الدول والمجتمعات رسوخاً في نظمها الديمقراطية والاجتماعية والاقتصادية لم تصل إلى ما وصلت إليه من استقرار وازدهار إلا بالممارسة التي قد تخطئ أحياناً فتعمد إلى تصحيحها، وتصيب أحياناً أخرى فتعمد إلى تحسينها[5].

---

[1] Carole Jean Uhlaner, "Political Participation, Rational Actors, and Rationality: A New Approach", Source: Political Psychology, Vol. 7, No. 3 (Sep., 1986), pp. 551-573, Published by: International Society of Political Psychology. http://www.jstor.org/stable/3791256 p 553

[2] كما عرفها "صامويل هانتنجتون" في: هبة محمد فؤاد، مرجع سابق. ص ص ٧٦-٧٧

[3] أمثلة للأعمال الاجتماعية: كالعمل النشط لأحد الاحزاب أو الحركات التي تعمل من أجل الأنشطة الاعتراضية، والانضمام الشخصي الذي يتعدى القوانين الاجتماعية والثقافية

[4] هبه محمد فؤاد، مرجع سابق. ص ٨٥

[5] عبد الهادي الجوهري، مرجع سبق ذكره. ص ٥٤

أما بالنسبة لتأثير المشاركة على التنمية، فإنها تعتبر ركيزة أساسية من ركائز تنمية المجتمع، فالتنمية الحقيقية الناجحة لا تتم بدون مشاركة شعبية، ومن خلال المشاركة يتعلم المواطنون كيف يحلون مشاكلهم[1]. ويقع على عاتق الأسرة والمدرسة والجامعة، وغيرها من المؤسسات السياسية والإعلامية والدينية مسئولية تعزيز روح المشاركة العامة في المجتمع[2].

ثالثاً

مفهوما التنشئة الاجتماعية والسياسية

أولاً: تعريف المفهوم:

التنشئة الاجتماعية عملية مستمرة تهدف إلى تلقين الأفراد وتطبيعهم بالقيم الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع الذي يعيشون فيه، وقد تتم عملية التنشئة الاجتماعية بشكل مؤسسي (مدرسة- نادي-...) أو غير مؤسسي (المنزل- الحي-...)[3]. وإذا قامت المدرسة بدورها في التنشئة وزرع مبادئ المشاركة لدى الأطفال، لساهم كل منهم في تشكيل ثقافة مجتمعه[4]؛ وبما يحقق الوجود المتواصل والمستقر للدولة عبر الأجيال[5].

تعمل التنشئة الاجتماعية على تشكيل الشخصية وصياغتها، حيث تدمج الطفل في الإطار الثقافي العام بإدخال التراث الثقافي في تكوينه وتوريثه إياه معتمداً على تعليمه نماذج السلوك في مجتمعه، وتدريبه على طرق التفكير السائدة فيه، وغرس المعتقدات الشائعة في نفسه حتى تصبح طبيعة ثابته لديه[6].

وتشكل التنشئة السياسية جزءاً من عملية التنشئة الاجتماعية، يتعلق بنقل الثقافة من جيل إلى جيل أو بخلق ثقافة جديدة[7]. ويعرفها آخر بأنها العملية التي يتم من خلالها نقل القيم و المعتقدات والعواطف السياسة إلى الأجيال اللاحقة وهي تبدأ في عمر مبكر وتستمر طوال الحياة عن طريق الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام والمؤسسات الدينية وجماعات العمل والأحزاب السياسية وغيرها[8].

---

[1] المرجع السابق، ص ٥٢

[2] نورهان الشيخ في: أحمد فخر (المشرف على التحرير)، ندوة مشكلات تفعيل دور المرأة في المشاركة السياسية تجربة الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥"، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، ديسمبر ٢٠٠٥. ص ٧٣

[3] عصام عبد العزيز، "محاولة لبلورة تطورات جارية: الشخصية المصرية بين عوامل الثبات والتغير.. محاولة للإقتراب"، (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية)، مجلة قضايا، العدد ٧، السنة الأولى، يوليو ٢٠٠٥. ص١٥

[4] Murray L. Wax, Op-Cit. p p 105-106

[5] Ian Stewart, "More than Just a Line on the Map: The Political Culture of the Nova Scotia-New Brunswick Boundary", Source: Publius, Vol. 20, No. 1 (Winter, 1990), pp. 99-111, Published by: Oxford University Press. http://www.jstor.org/stable/3330365 p 101

[6] سلوى محمود إسماعيل، "دور المرأة في عملية التنشئة الاجتماعية في الأسرة الريفية وعلاقته ببعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية بقريتين بمحافظة الجيزة"، (جامعة القاهرة: كلية الزراعة، ماجستير)، ١٩٩٣. ص ٦

[7] Donald G. Baker, "Political Socialization: Parameters & Predispositions", Polity, Vol. 3, No. 4 (Summer, 1971), pp. 586-600, http://www.jstor.org/stable/3234112 p589

[8] كما عرفها عبد الهادي الجوهري في: عرفات زيدان، "دور التنشئة في تنمية الوعي السياسي لدى طلاب المرحلة الثانوية دراسة مقارنة بين التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الصناعي"، في: المؤتمر السنوي السابع للبحوث السياسية "الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير" القاهرة ٤-٧ ديسمبر ١٩٩٣"، ١٩٩٣. ص ٤

فالتنشئة السياسية عبارة عن منظومة من الخبرات تؤهل الفرد في المجال السياسي العام، وهناك مؤسسات هامة لتشكيل هذه الوظيفة[1].

ثانياً: التنشئة والتغير السياسي:

تعد التنشئة الاجتماعية الأداة التي يؤثر بها المجتمع في نسق القيم وتتطلب التنمية الاقتصادية والاجتماعية تغيير بعض القيم والاتجاهات والتقاليد البالية التي تعوق التنمية الشاملة، على أن تحل محلها العادات والاتجاهات والقيم الدافعة إلى التقدم والنهضة. ويتم ذلك من خلال التنشئة الاجتماعية والسياسية التي يمكن أن تحقق التوازن بين الوافد النافع والموروث الإيجابي، بين القيم الثقافية والحضارية الموجودة بالمجتمع في الوقت الذي تعمل فيه على الإبقاء على القيم الدينية والروحية الأصيلة. وتخليص النشء من الانقياد وراء العادات البالية وإكسابهم عادات وقيم أكثر مناسبة لقيم العصر[2].

وتهدف عملية التنشئة الاجتماعية إلى خلق ما يسمى بالشخصية المنوالية التي تجسم العلاقات البارزة المميزة للأفراد الموجودين في مجتمع من المجتمعات؛ بمعنى خلق إطار مشترك تتحدد من خلاله للمجتمع ملامحه المميزة، وتهدف إلى إرساء نوع معين من الثبات يمكن الفرد من معرفة الكيفية التي يتصرف بها وهو يواجه المواقف المختلفة[3].

ومن ناحية أخرى يمكن أن تعمل التنشئة السياسية على دعم شرعية النظام السياسي أو على العكس من ذلك تعمل على رفض تلك الشرعية وعلى ظروف هذا الرفض يتوقف بقاء أو تغير النظام السياسي. فإذا اقترن فقدان الشرعية بشعور مناهض للنظام، أصبح التغير محتملا، ولكن إذا اقترن بمشاعر عدم الاهتمام، فإن النتيجة هي الجمود والثبات.

إضافة إلى ما سبق، قد لا يهتم الجيل القائم بغرس قيمه واتجاهاته في الجيل التالي حينما يكون على قناعة باحتمال بزوغ عالم جديد ومختلف عن عالمه، الأمر الذي قد يحمله على تنشئة الأبناء على قبول الأهداف والقيم والمؤسسات السياسية الجديدة. كما أن خبرات الجيل الجديد يمكن أن تقوده إلى رفض ما يسعى الكبار إلى غرسه فيه من قيم واتجاهات[4].

---

[1] Kenneth Prewitt, Heinz Eulau, Betty H. Zisk, "Political Socialization and Political Roles", The Public Opinion Quarterly, Vol. 30, No. 4 (Winter, 1966-1967), pp. 569-582, http://www.jstor.org/stable/2746963 p572

[2] سلوى محمود إسماعيل، مرجع سابق. ص ٦

[3] المرجع السابق. ص ٦

وللمزيد حول تأثير الثقافة على الشخصية وعلاقة التنشئة الاجتماعية بالشخصية انظر:

Murray L. Wax, Op-Cit. p p105-106

-Gerald J. Bender, Op-Cit. pp. 394

[4] عبد الهادي الجوهري، مرجع سبق ذكره ص ٤٤

وتتمثل عناصر التنشئة السياسية في الآتي:

١- التنشئة السياسية هي أساسا عملية تعلم

٢- ينصرف هذا التعلم إلى القيم والاتجاهات السياسية، وإلى القيم والأنماط الاجتماعية ذات الدلالة السياسية.

٣- التنشئة السياسية عملية مستمرة يتعرض لها الفرد في مختلف مراحل حياته.

٤- التنشئة السياسية شرط ضروري لنشاط الفرد في داخل المجتمع السياسي[١]

٥- تلعب التنشئة السياسية ثلاثة أدوار رئيسية هي: نقل الثقافة السياسية عبر الأجيال، وخلق ثقافة سياسية، وتغيير الثقافة السياسية.

وقد ربط كل من إيستون ودينس التنشئة السياسية بالاستقرار والتغيير في النظام السياسي. إذ افترضا أن آراء البالغين والشباب هي نتاج لأسلوب تنشئتهم، وأن التوجهات العامة تتكون مبكرا وأن هذه التوجهات تستمر وتؤثر على السلوك السياسي للفرد بالإضافة إلى أن مجموع الآراء يؤثر على عمل النظام السياسي. وقد قام هذان الافتراضان على أساس أن التنشئة تقرر الشخصية والشخصية تقرر المعتقدات السياسية، والأخيرة تشكل السلوك السياسي الذي يؤثر بدوره على عمل النظام السياسي[٢]. فالتنشئة الاجتماعية عملية من خلالها يتم إمداد الفرد بإمكانيات سلوكية واسعة ومعترف بها في مجتمعه، تعمل على تنمية السلوك الفعلي الضيق لديه[٣].

رابعاً

مفهوم الثورة والتغير الثقافي

أولاً: تعريف المفهوم:

تفرض الأحداث والتجارب المهمة في حياة الشعوب تأثيراً واضحاً على الرأي العام لتلك الشعوب[٤]. وتعد الثورة من أهم هذه الأحداث، وهي "علم التغير الاجتماعي الشامل والعميق الذي يهدف إلى خلق حياة جديدة تعني بمطالب الأفراد وتحقق ما يصبون إليه من آمال وتطلعات"[٥]، وهي كذلك "عملية تغيير سريع وجذري للنظام السياسي، يترتب عليه الإطاحة بالنظام القديم والنخبة التابعة له" وبناء نظام جديد مختلف عن سابقه،

---

[١] المرجع السابق. ص ٣٩

[٢] إيمان نور الدين الشامي، "دور المدرسة في التنشئة السياسية- مرحلة التعليم الأساسي دراسة حالة مقارنة بين المدارس الحكومية والمدارس الخاصة"، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، رسالة ماجستير)، ١٩٩٠. ص-ص ١٢-١٣

[3] Lewis A. Froman, Jr., "Personality and Political Socialization", The Journal of Politics, Vol. 23, No. 2 (May, 1961), pp. 341-352 http://www.jstor.org/stable/2126709 p 341

[٤] صبحي عسيلة، "مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة: الرأي العام"، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد ٢٣، السنة ٢، نوفمبر ٢٠٠٦. ص ٧

[٥] جلال مدبولي محمد جلال، "التغير الثقافي والسنن الاجتماعية في الريف: بالتطبيق على قرية شبرامنت بالجيزة"، (جامعة القاهرة: كلية الآداب، رسالة ماجستير)، ١٩٦٩. ص ١٦١

وتحدث الثورة نتيجة لانهيار الثقة وتزايد مشاعر الإحباط، و "فقدان الأمل وتزايد الاحساس بمرارة الواقع الاجتماعي"[1] وعدم الرضا عن النظام الحاكم. وتبدأ أولى مراحل الثورة "بالتحرك من أجل تغيير الوضع القائم"، وفي المراحل التالية، يتم بناء النظام الجديد.[2]

ثانياً: الثورة والتغير الثقافي:

وتسفر الثورات عادة عن تغير ثقافي[3]، يصل إلى المعارف، والقيم والعادات والتقاليد السائدة، والاتجاهات وأخيرا السلوكيات، فبعد الثورة المصرية التي اندلعت في الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، بدأت تتبلور ثقافة سياسية جديدة من عناصرها المشاركة الإيجابية (حيث شارك في الاستفتاء على تعديل الدستور ٤١% من الناخبين)[4] وقيم التسامح والصمود والحرص مقابل تراجع القيم السلبية وأهمها الخوف من النظام[5].

---

[1] مصطفى عبد العزيز مرسي، "ثورتا مصر وتونس وتداعياتهما المحتملة عربيا وإقليميا"، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: مجلة شئون عربية، عدد ١٤٥، ربيع ٢٠١١). ص ص ١٦-٢١

[2] إيمان أحمد رجب (تحرير)، "المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية"، (الأهرام: اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، ملحق مجلة السياسة الدولية، عدد ١٨٤، إبريل ٢٠١١). ص ص ٦-١٣

[3] كمال المنوفي، "نظريات النظم السياسية"، مرجع سابق. ص ص ٢٠١- ٢٠٨

- التغير الثقافي: يتحقق عن طريق "عدد من المؤسسات أهمها المدرسة... التي يمكن أن تسهم من خلال التثقيف السياسي والنظام المدرسي ... تدريس مقررات تزخر بالعناصر الثقافية الجديدة التي يدعو لها النظام"، ولكن يجب ملاحظة أن المدارس تقوم باتباع سياسة تعليمية مفروضة عليها لذا هو دور غير مباشر، وكذلك "الحزب السياسي الذي يعتبر من أهم ميكانيزمات التحديث الثقافي.... عن طريق برامج التثقيف السياسي ان يبث قيماً جديدة في نفوس الأفراد وأن يكسبهم مزيدا من المعارف السياسية. كذلك يمكنه أن يعبئ الجماهير" إلى جانب "أدوات الاتصال الجماهيري والتي تلعب دوراً هاماً في تعديل قيم وتصورات واتجاهات الأفراد" وأخيرا " الجيش: دور الجيش في تعميق الشعور بالإنتماء الوطني لدى المجندين الذين ينحدرون من مجموعات متباينة أثنياً ولغويا ودينياً..."
- للمزيد حول دور الجيش في مرحلة الثورات انظر: بشير عبد الفتاح، "الأدوار المتغيرة للجيوش في مرحلة الثورات العربية"، (الأهرام: ملحق مجلة السياسة الدولية، عدد ١٨٤، إبريل ٢٠١١). ص ص ٧-١٠
- ملحوظة: "بيد أنه ليس بالضرورة أن تفضي كل الثورات إلى تغير ملموس في عمق البنية الحاكمة للوعي والثقافة السياسية السائدة. فأحياناً كثيرة، تتحول الثورات من فعل سياسي واع إلى مجرد عملية إحلالية تقوم بإعادة إنتاج ما كان سائداً من قبل، ولكن في أنماط وأشكال جديدة" للمزيد: خليل العناني، "خلخلة قيمية: تفكيك بدون مأسسة على المستوى الثقافي-الاجتماعي، (الأهرام: مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٨، مجلد ٤٧، إبريل ٢٠١٢). ص-ص ٧٠-٧٣

[4] يشير د. صفار، إلى أن المجموعات الشبابية هي العنصر الأول الذي أسهم في تفجير الثورة، وتحديد ملامح النظام الانتقالي... ليس من خلال المفهوم التقليدي للتنظيم الهيراركي، وإنما استخدم مفهوم الريزوم، "وهو عبارة عن ساق تنمو تحت الأرض وتختلف عن الجذور والسيقان العادية، إذ تخرج منها الجذور والأفرع تحت الأرض وتتخذ أشكالاً شديدة التنوع"، وهو ما عول عليه في قدرة التواصل الهائلة "من خلال الامتداد الشبكي، بما لا يجعل للشكل الريزومي مركزاً يمكن شل فاعليته أو كوادر يمكن استئصالها". للمزيد انظر: محمد صفار، "إدارة مرحلة ما بعد الثورة.. حالة مصر"، (الأهرام: مجلة السياسة الدولية، عدد ١٨٤، إبريل ٢٠١١). ص ص ١٨- ٢٧، بشير عبد الفتاح، "الثورات الشعبية وأزمة الوسائط السياسية العربية"، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: مجلة شئون عربية، عدد ١٤٥، ربيع ٢٠١١). ص ٣٥

[5] محمد أحمد العدوي، "تداعيات الثورة على الثقافة السياسية في المجتمعات العربية"، (الأهرام: مجلة الديمقراطية، عدد ٤٢، إبريل ٢٠١١). ص ص ٨٧-٩٤

ونظراً لصعوبة الحكم على ما يمكن أن تفضي إليه الثورة المصرية[1]، فيصعب كذلك تحديد مستقبل الثقافة السياسية في مصر، فكثرة وتنوع المشاركين في الثورة يعتبر نقطة قوة وضعف في الوقت ذاته، فهذا التباين في ظل غياب التنظيم فيما بين هذه المجموعات، سيؤدي لنوع من التناقض والخلاف، وغياب القدرة على العمل المشترك؛ وهذا الغياب -للقيادات التنظيمية للثورة- يجعل من الصعب على المجلس العسكري - وبعد إنتهاء فترة الحكم الانتقالي على الحكومة- التفاوض، وذلك لتعدد الأطراف والقوى التي يتم التفاوض معها؛ فلا وجود لقيادة موحدة. كما تحتاج القيم التي أعادتها الثورة المصرية لأرض الواقع مرة أخرى "إلى وقت حتى تنمو وتتجذر في وجدان المصريين"، كل هذا يعني أن "الثورة قد بدأت في تطوير إرهاصات ثقافة سياسية ملائمة للديمقراطية، كما قدمت مطالب تسهم في إيجاد نظام سياسي ديمقراطي في مصر مثل صياغة دستور ديمقراطي، وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة وعادلة، وحماية الحريات وحقوق الإنسان المختلفة إلا أن ذلك مرهون بحماية مكاسبها، والاتفاق بين القوى والأطراف السياسية على عدم التعجل في خطف الثورة لتحقيق مصالح خاصة"[2].

---

[1] خليل العناني، "الثورة المصرية.. التداعيات الإقليمية والدولية"، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: مجلة شئون عربية، عدد ١٤٥، ربيع ٢٠١١). ص ٧٩

[2] محمد أحمد العدوي، مرجع سابق. ص ص ٩٣-٩٤

المبحث الثاني

عناصر الثقافة السياسية وواقع المرأة في ريف صعيد مصر

ترجع جذور الثقافة السياسية التقليدية إلى ما قبل قيام الثورة الصناعية، وتتجسد في علاقات النظام الاجتماعي الهرمي والعلاقات السياسية الأبوية[1]. ويشيع بين الأنثروبولوجيين النظر إلى الثقافة بوصفيا "مخططات حياة"، أو بوصفيا تجريداً للسلوك الفعلي بوجه عقول الأفراد، أو أنيا بلغة كلاكهون "مخططات للحياة تاريخية المنشأ توجد في أي وقت"[2]. ويتفرع هذا المبحث إلى أربعة مطالب، يلقي أولها الضوء على بعض الملامح الثقافية العامة لريف الوجه القبلي، ويتناول ثانيها بعض العادات الاجتماعية هناك، ويغطي ثالثيا ظاهرة الثأر، فيما يركز رابعاً على واقع المرأة في ريف الصعيد.

أولاً

ملامح ثقافية عامة

يُعرف الوجه القبلي أو صعيد مصر جغرافياً، على أنه المنطقة الممتدة من الجيزة وحتى أسوان[3]، ولهذا الجزء من مصر ثقافته الخاصة به، فتخضع الثقافة السياسية لمجتمعٍ ما قبل كل شيء للعوامل الداخلية المؤثرة في المجتمع، والتي اتفق عليها أفراده، وتطبق داخله[4]. وتحاول الباحثة فيما يلي إبراز عناصر الثقافة السائدة في ريف الوجه القبلي، بما في ذلك ما يتعلق منيا بالمرأة، تتسم هذه المنطقة بثقافة فرعية (ومجموعة من العادات والتقاليد)[5] –التي تؤثر في علاقة الرجل بالمرأة– من الثقافات الفرعية المتعددة الموجودة في مصر.

---

[1] Leonard G. Ritt, "Political Cultures and Political Reform: A Research Note", Source: Publius, Vol. 4, No. 1 (Winter, 1974), pp. 127-133, Published by: Oxford University Press. http://www.jstor.org/stable/3329396 p 128

[2] سميحة نصر، "ثقافة الثأر بين الثبات والتغير"، في نجوى الفوال (مشرفا)، مرجع سبق ذكره. ص ٩٧٢

[3] Hopkins, Nicholas S. and Reem Saad , "Introduction to Upper Egypt" in: Hopkins, Nicholas S. (Editor), "Upper Egypt: Life along the Nile", (Denmark: Moesgaard Museum), 2003. P 1, 3

[4] إلهام عفيفي، "الثقافة السياسية للبدو: دراسة في سيناء"، في: المؤتمر السنوي السابع، مرجع سبق ذكره. ص ٦

[5] ولمزيد من المعلومات حول عادات وتقاليد الصعيد يمكن الاستعانة بالمصادر التالية:

- وينيفريد بلاكمان، أحمد محمود (مترجم)، "الناس في صعيد مصر العادات والتقاليد"، القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٠.
- أحمد أمين، "قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية"، القاهرة، ٢٠٠٧.

Miller, Catherine in: Hopkins, Nicholas and Reem Saad (Eds.), "Upper Egypt: Identity and change", Cairo: The American University in Cairo press, 2004.

وعلى الرغم من وجود الفقر وانتشار الأمراض[1]، إلا أننا نجد هذا الإنسان مستبشر وراض، وإن كان هذا هو السمت السائد لدى أغلب المصريين، والصعيدي في الريف (الفلاح الصعيدي) سريع الفهم حاضر البديهة ويحب النكتة، حتى وإن كانت تسخر منه، وإن كانت تظهر عدم الفهم إلا أنها تظهر استخدام المنطق الذي ربما يتم اتباعه ولكن ليس بالضرورة كما يظهر في النكات[2]، كما يتمتع بروح مرحة وقلب طيب وأخلاق الكرم[3]. ويراه آخرون يتسم بالحزم وعدم السفسطة والجلَد، فضلاً عن الأصالة التي تمثلها بعض الأعراف والممارسات التقليدية[4]، ويتبدى الاعتزاز بالأصل ليس فقط في من ولد في الصعيد ولكن أيضاً لدى من له جذور صعيدية وإن ولد في قاهرة المعز[5]. حتى أن هذا الأصل يصبح في بعض الأوقات عاملا هاما للتعبئة في مثل أوقات الانتخابات، ففي المناطق التي يهاجر إليها أناس من صعيد مصر يبذل كل منهم قصارى جهده لكي يكون بجانب أخوته من نفس البلدة أو المحافظة أو من نفس الإقليم أي الصعيد، ويقومون بإرساء نفس المبادئ المتعارف عليها، حتى تصبح هذه المنطقة وكأنها جزء من الصعيد، فإذا وجد صراع ما يحضر كبير العائلة أو من يتم اختياره ليكون كبيرا، ليفض هذا النزاع أو الصراع ويكون رأيه مسموعاً ومعمولاً به. كذلك فإن الأصل يساعد على وجود رابطة جديدة هي رابطة الإقليم، والتي قد تسمح لبعض الشخصيات أن تصل لمناصب مرموقة (مثل عضوية مجلس الشعب) ما كانت لتصل إليها في بلدها[6].

وقد أظهرت الدراسة التي أُجريت على المهاجرين من صعيد مصر إلى القاهرة، أن أبناء القاهرة والوجه البحري يتيمون أبناء الوجه القبلي بالانغلاق داخل مجتمعهم الجديد، متحدّون بذلك تقاليد الحارة التي تعترف بالجار كأقرب الناس وقت الشدة، فالصعيدي يرى أن أهله أقرب إليه من الجار وإن "الدم عمره ما يبقى ميه"، وتفتخر بعض النساء بأنهن ليس لديهن علاقات وثيقة مع جيرانهن، فلا تتعدى العلاقة حدود الواجب (الأفراح والمآتم) التي تكون فيها العلاقات قوية[7]، حيث تمثل المشاركة في المواقف السعيدة كالأفراح والولادة قيمة كبرى في الحياة الاجتماعية خاصة في القرية، وكذلك المجاملة في حالة المرض أو

---

[1] صقر النور، "نقد برنامج الاستهداف الجغرافي للفقر: دراسة حالة لقرية مستهدفة بصعيد مصر"، في: حبيب عاتب وراي بوش (محرران)، "التهميش والمهمشون في مصر والشرق الأوسط"، الطبعة الاولى، (القاهرة: دار عين للنشر)، ٢٠١٢. ص ٢٥٧

[2] Bedsted, Iben, "Saidi Absurdities", in: Hopkins, Nicholas S. (Editor), "Upper Egypt: Life along the Nile", (Denmark: Moesgaard Museum), 2004. Pp 157-163

[3] وينيفريد بلاكمان، أحمد محمود (مترجم)، مرجع سابق. ص ٢٠

[4] Miller, Catherine in: Hopkins, Nicholas and Reem Saad (Eds.), Op-Cit. P 32

كما يشير الكتاب إلى أن ذلك ما تم اعادة انتاجه في الأفلام والمسلسلات، إلا أنها وإن كانت تنطلق من بعض الواقع إلا أن مثل هذه الأفلام والمسلسلات مبالغ فيها، فقد وصل إقليم الصعيد من الحداثة ما قد تكون لم تصل إليه بعض محافظات الوجه البحري، أو الثاني من القرى منها على الأقل، ومنذ فترة ليس بالقليلة لاحظ الكثيرون وجود الكثير من فتيات الصعيد ممن يطلبن العلم خارج حدود قراهن بل ومحافظتهن بل وخارج حدود الإقليم وقلة منهن خارج حدود الدولة. وهي ملاحظات يجب أخذها في الاعتبار.

[5] Ibid. pp 35-36

[6] Ibid. pp ٤٦-٤٤

[7] Ibid. pp 38-40

الشدة، أو في حالة العزاء، كما لا تزال بعض العادات موجودة مثل قياس مدى المجاملة من الأهل والأقارب في حالة العزاء بعدد علب السجائر التي اشتراها ووزعها على مقدمي العزاء[1].

كما لاحظت تلك الدراسة أن الشباب من الصعايدة المهاجرين إلى القاهرة يشتكون من أسلوب تعامل الكبار معهم، فكبير العائلة يصدر الأوامر لتنفذ كما هي دون مناقشة حتى وإن كان على خطأ فلابد للجميع أن يوافق ويرضخ لرأيه. كما أحست زوجات المهاجرين إلى القاهرة بالفرق الشاسع في المعاملة مما جعلهن يبدين رأيهن، بأن الواحدة منهن تحس بالاختناق عندما تذهب إلى الصعيد في زيارة، لأن المرأة هناك لا تأخذ حريتها[2]. فالتنشئة المصرية عادة –وفي الوجه القبلي على وجه الخصوص– تعمل على تعميق العادات والتقاليد التي تشجع بل وتعطي للأبناء الذكور حق فرض سيطرتهم على الأبناء الإناث منذ نعومة أظافرهما، حيث يتم تفضيل الذكر على الأنثى سواءاً على صعيد التعليم أو الرعاية الصحية وحرية الحركة، بداية من الأسرة نفسها، ثم يأتي دور المؤسسة التعليمية والدينية في ترسيخ مفاهيم مغلوطة عن القوامة[3]، هذه العادات التي أدت بالمرأة نفسها لأن تقنع بما هي عليه، ما أدى إلى ترسيخ الوعي الزائف لديها بأنها لن تستطيع التخلص من هذه القيود. لذلك تأتي أهمية التغيير الثقافي، "فلا يمكن إقصاء العلم أو إقصاء التراث، وإنما تحرير العقل، أي إطلاق يديه من كل قيد، وتوسيع دائرة النقاش والحوار العقلي"[4]، لكي يتم التخلص من العادات التي تقيد هذا العقل.

وعلى عكس ما ذهب إليه البعض من أن المرأة الصعيدية خاضعة ومضطهدة، ويساء إليها من قبل زوجها الذي يصورونه بالوحش الذي لا يراعي مشاعرها، ترى بلاكمان أنه من خلال معايشتها للواقع في الصعيد أن المرأة هي المتحكمة في زوجها من الناحية العملية، وإن كان يبدو من الناحية النظرية أن الرجل هو المتحكم. ومع ذلك فإن حب الرجل لأمه يعتبر سمة شائعة بين المصريين وحتى بعد الزواج تظل الأم تحتل المكانة الأعلى من حب ابنها واحترامه، والزوجة التي لا تبدي القدر اللازم من الاحترام نحو أم زوجها لا تتمتع بحب زوجها[5]. على أن البعض يرى أن سبب التغيرات في العائلة كان هو الهجرة إلى الخليج والتحول من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية، مما أعطى مساحة أكبر للمرأة لتحمل المسؤولية[6].

---

[1] صلاح الدين محمد عبد المتعال، "أثر التغير الاجتماعي في البناء الاجتماعي للأسرة المصرية: دراسة مقارنة بين البناء الاجتماعي للأسرة في الريف والحضر المصري"، (جامعة القاهرة: كلية الآداب، رسالة دكتوراه)، ١٩٧١. ص ص ١٨٨-١٩٥

[2] Ibid. p٤٢

[3] المجلس القومي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، تقرير عن مشروع قياس المساواة بين الجنسين باستخدام الإحصاءات المصنفة حسب النوع الاجتماعي مشروع إقليمي (الأردن/ سوريا/ مصر)، (القاهرة: المجلس القومي للمرأة)، ٢٠٠٤. ص ص ١٣٠-١٣٥

[4] برهان غليون، "اغتيال العقل: محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية"، (بيروت: دار التنوير)، الطبعة الثانية، ١٩٨٧. ص ص ٣٥٠-٣٥١

[5] وينيفريد بلاكمان، مرجع سابق. ص-ص ٣٢-٤٢

[6] Miller, Catherine، in: Hopkins, Nicholas and Reem Saad (Eds.), Op-cit. p ٣٧

ثانياً

بعض عادات الحمل والولادة والدفن

يكاد يكون الإنسان مجموعة عادات تمشي على الأرض، وتعتمد قيمته ونجاحه في الحياة على هذه العادات كثيراً[1]. هناك العديد من الطقوس القديمة في عادات دورة الحياة لاتزال موجودة وهي ما سنورد بعضاً منها وليس جميعها، كما أن البعض الآخر قد اختفى جزئيا أو كليا في بعض المناطق وليس كليا، فمن عادات الولادة أن تحضر القابلة معها "بصلة وتعصرها في فنجان قهوة صغير، وتخلط العصير بالملح والزيت وكذلك الكحل. بعد ذلك تغمس ريشة في الخليط وتفتح عيني الطفل وتمرر الريشة عليهما. ويعتقد أن هذا يجعل عيني الطفل واسعتين وجميلتين"[2].

فمن طقوس الحمل ذهاب بعض النسوة اللاتي لا ينجبن لزيارة ضريح أحد المشايخ والنذر بتقديم العطايا إذا تحققت أمنيتهن[3]، وعندما تجد الأم أن ابنتها لم يعد يتقدم لها من الشباب أو أن العمر قد بلغ بها العمر ولم تتزوج أو أنه لا تكتمل لها أي زيجة. فإن أول ما تفكر به هو السحر والشعوذة. هذا إلى جانب خرافات الوقاية من العين الشريرة مثل تخريق العروسة الورق. ولعل أغلب هذه العادات توارثيا المصريون جيلاً بعد جيل منذ العصر الفرعوني، مثل طرق الزينة للمرأة المصرية وبناء المنازل وخاصة فتحات التهوية، والوشم، وحب الولد لأمه الذي كما تقول أوصى به الحكيم آني، وغيرها من قطع الحبل السري للمولود وأمه وتغسيل الطفل بعد ولادته وزيارات القبور ويوم الغطاس وغيرها[4].

يعتمد حجم الجنازة على سن ونوع المتوفى وأهميته الاجتماعية، فغالباً لا توجد جنائز للأطفال، أما كبار السن فلا تكون جنازة كبيرة إلا إذا كان شخصاً ذا شأن أو مشهوراً أو قوياً أو ثرياً أو إذا كانت عائلته كبيرة، ففي أحد هذه الحالات (أو مجتمعة) تكون الجنازة كبيرة، وتكون الجنازة كبيرة كذلك في حالة إذا ما كان المتوفي سيدة شابة متزوجة ولديها أطفال، أما الجنازة الأكبر على الإطلاق فتكون لشاب متزوج حديثاً وتوفى فجأة (من عمر ٢١ إلى ٤٥ عام)[5]. ومن طقوس الدفن قديماً أن الناس كانوا يحملون سعف النخيل لوضعه على المقابر للاعتقاد أنه يجلب البركة للمتوفي، إلا أن ذلك قد تراجع إلي حد ملموس. و"للسبب نفسه يزرع في الغالب نبات الصبار بالقرب من المقبرة، إما في أصيص بها طمي وإما في الأرض مباشرة"[6].

- ملحوظة: وهذا الصراع حول مكانة المرأة في المنزل وفي المجتمع الصعيدي مازال مثار خلاف، وتتناولها الباحثة ضمن قضايا الدراسة الحالية، في محاولة للتوصل لحقيقة الوضع داخل المنزل الصعيدي، هل المرأة هي اللاعب والفاعل السياسي ومدير العمليات من وراء الكواليس، أم أن الرجل هو من يظهر في الصورة وهذه الصورة حقيقية... هذا ما ستحاول الدراسة كشفه.

[1] جلا مدبولي محمد جلال، مرجع سابق. ص ٦١

[2] وينيفريد بلاكمان، مرجع سابق. ص ٧٩

[3] المرجع السابق. ص ١٠١

[4] المرجع السابق. ص‌ص ٢٩١-٣٣٣

[5] Kennedy, John G., "Death Ceremonies", in: Kennedy, John G (Ed.)., "Nubian Ceremonial Life: Studies in Islamic Syncretism and Cultural Change", Cairo, The American University in Cairo Press, 1978.

[6] المرجع السابق. ص ١١٨

ومن تلك الطقوس أيضا أنه لا يصح لأي رجل أو امرأة أن تدخل بيت به نفساء ولديها رضيع لم يكمل العامين وذلك بعد حضوره أو حضورها من جنازة للاعتقاد بأن ذلك يتسبب في قطع اللبن، بينما يجب أن تخرج هي لتقابله، وبعدها يمكنه الدخول دون وجود ما يضر في ذلك[1].

وبالنظر إلى هذه العادات، نجد أن هذه الحلول التي يتم طرحها – السبيل الآخر غير العلمي لعدم الانجاب مثلاً، وتمسك الأم أو الأسرة بشيء من قبيل زيارة الأضرحة- هو هروب من المشكلات الجوهرية الأساسية[2]، فهذه العادات تعطي "تصوراً جزئياً ومشوهاً ومغلوطاً للواقع المحيط سواء كان واقعياً أو إنسانياً وسواءاً تعلق بعلاقة أو شخص أو وضع بنياني محدد"[3]، هذا الوعي الزائف يعمل على استمرار ترسيخ هذه العادات في أذهان البعض حتى المتعلمين منهم إلى الآن، وهو ما يؤدي بدوره للبعد عن الحياة العامة. لذا يجب التنبه لهذه العادات، والتعامل معها، ومحاولة تغييرها والإستعانة في هذا الصدد بوسائل التنشئة الاجتماعية والسياسية، كي لا يتم الفصل في تشكيل الوعي والثقافة لدى الشعب وبين المشاركة في الحياة العامة والسياسية منها خصوصاً. وترتبط هذه العادات كذلك بالضبط الاجتماعي إلى جانب القانون والتربية والدين وغيرها من الوسائل[4].

ثالثاً

ثقافة الثأر

ومن العلامات الفارقة بين إقليم الصعيد وغيره من المناطق داخل مصر هي عادة الثأر[5]، التي يعتبرها البعض ضمن الموروث الثقافي والتقاليد التي قد تكون سبباً أو نتيجة لتواضع فرص ومعدلات التنمية في الصعيد[6]. وهناك من يظن أن الثأر عادة واردة إلى الصعيد مع القبائل العربية وليست جزءاً منه. وثقافة الثأر هي ثقافة فرعية متصلة بصراعات وعداوات الدم، أو العداوات الثأرية[7]. وصراعات الثأر في الأغلب الأعم تكون بين عائلات وليس قرى إلا إذا كانت العائلات منتمية لقرى مختلفة. وفيما يلي عدد من الحقائق التاريخية التي ربما تؤشر على أن الثأر قد دخل إلى صعيد مصر عبر القبائل العربية[8] التي هاجرت من مناطق متفرقة من شبه الجزيرة العربية، واستقرت في مصر:

---

[1] المرجع السابق. ص ١٢٣

[2] عبد الباسط عبد المعطي، "الإعلام وتزييف الوعي"، (القاهرة: دار الثقافة الجديدة)، ١٩٧٩. ص ص ٩٥-١٠٢

[3] المرجع السابق. ص ١٦

[4] جلال مدبولي محمد جلال، مرجع سابق. ص ١١٢

[5] Hopkins, Nicholas and Reem Saad , in: "Introduction to Upper Egypt" in: Hopkins, Nicholas S. (Editor), Op-Cit. p20

[6] Miller, Catherine in: Hopkins, Nicholas and Reem Saad (Eds.), "Op-Cit. P 31

[7] سميحة نصر، مرجع سابق. ص ٩٧٢

[8] "يعد الأخذ بالثأر من العادات القديمة المتأصلة عند العرب، فكانوا يعتقدون أن روح القتيل تتمثل في طائر كالغراب يعرف "بالهامه" لا يفتأ أن يسقط على قبره وهو يصيح "اسقوني- اسقوني" حتى يأخذوا له من دم قاتله، ولما جاء الإسلام ووضع قواعد العدالة، قضى على مبدأ أخذ الفرد لثأره، وإن كان هذا الحق قد انتقل من الفرد إلى القبيلة". جلال مدبولي محمد جلال، مرجع سابق. ص ٧٨

١- لم تستقر القبائل في مدينة الفسطاط التي اختصها عمرو بن العاص لإقامة الجند، بل بدأت في الخروج من الفسطاط إلى أراضي مصر الواسعة، خاصة مع نظام "الارتباع"[١] ونظام "الضيافة" الذي كان معمولا به في علاقة المصريين بالقبائل العربية. ويقوم نظام الارتباع على أن ينزل العرب بخيولهم إلى القرى يطلقونها في الحقول ترعى حتى تسمن، بينما يقوم الرجال بالصيد، ويتغذون على ما يقدمه لهم المصريون من ألبان وخراف. وكان نظام الارتباع نظاما له قواعده، حيث كان الوالي يحدد -عندما يأتي موسم الربيع ويبدأ الارتباع- لكل قبيلة منطقة ترتبع فيها. وكان المرتبعون يختلطون بالأهالي الذين كان يفرض عليهم نظام الضيافة المتفق عليه في الصلح بأن يستضيف المصري العرب الذين ينزلون عليه ثلاثة أيام، مما كان يتيح لهم فرصا هامة للاحتكاك والاختلاط. ولقد سكنت كثير من القبائل فيما بعد المناطق التي كانت ترتبع فيها".

٢- "هناك قبائل اتجهت نحو القرى المتاخمة للصحراء الشرقية، في حين اتجهت الكثير من القبائل نحو صعيد مصر، بدءاً من مناطق الحوف الشرقي شرق الدلتا، ومرورا بجنوب حلوان، وصولا إلى أسوان. ورغم أن العامل المناخي المتمثل في ارتفاع الحرارة، واتساع الصحراء، هو العامل الأساسي في تفضيل القبائل جنوب مصر، فإن المؤرخين يشيرون إلى عوامل أخرى، منها القرب من مقر الإقامة الاصلي، والبحث عن الثروة والذهب خاصة في مناطق أسوان. ولذلك فقد استقرت أقوى القبائل وأكثرها شرفا (قريش وقبائل الحجاز) في أسوان، بينما استوطنت قبائل أخرى مناطق الصعيد الأوسط والصعيد الجنوبي. وكانت القبائل التي استقرت في الصعيد الأوسط والصعيد الأدنى هي أقوى القبائل عصبية، مثل قبيلة جهينة وبطون مختلفة من بني أمية؛ وهي قبائل تشتد فيها العصبية. وربما يلفت النظر أن المناطق التي استقرت بها القبائل ذات العصبية القوية هي المناطق التي يكثر بها الثأر".

٣- "ثمة دلائل على أن العرب احتفظوا بعد هجرتهم إلى مصر بالكثير من عاداتهم وتقاليدهم ومشاعرهم العصبية. ولتلك الأخيرة علاقة كبيرة بقضية "الثأر". فقد ظلت القبائل تحتفظ بالتقسيمات الإثنية العامة -كعدنان، وقحطان، ويعرب، ومضر- وما تستدعيه هذه التقسيمات من تقارب أو تنافر أو تشاحن أو تعاون. ولقد بلغت قوة العصبية بين العرب في مصر إلى حد أن أحد القضاة في القرن الثاني الهجري كان لا يقبل شهادة مصري على يماني، ولا يماني على مصري. واستغل الحكام هذا الظرف وسخروه لخدمة مصالحهم وسطوتهم[٢]".

---

[١] ممدوح عبد الرحمن عبد الرحيم الريطي، "دور القبائل العربية في صعيد مصر منذ الفتح الإسلامي حتى قيام الدولة الفاطمية وأثرها في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ٢١هـ- ٣٥٨هـ"، ط١، (القاهرة: مكتبة مدبولي)، ١٩٩٦. ص ص ٦٢-٦٤

[٢] أحمد زايد، "الثأر في مجتمع الصعيد في السياق التاريخي البنائي"، في نجوى الفوال (مشرفا)، مرجع سبق ذكره. ص-ص ٩٣٨-٩٤٠

رابعاً

واقع المرأة المصرية

بالنظر لموقع المرأة المصرية في علاقات القوة والسلطة والنفوذ يلاحظ أنها مازالت تحتل موقعاً متدنياً، كما أن النظرة الدونية للمرأة ليست مقصورة على الرجال بل إنها ترسخت لدى العديد من النساء اللاتي أصبحن ينظرن لأنفسهن نظرة متدنية لشعورهن بالظلم وعدم القدرة على إظهار ملكاتهن وقدراتهن وعطائهن لأنفسهن وللمجتمع، ويعد النجاح في التصدي لهذه النظرة السلبية مساهمة في تأكيد الهوية والمواطنة[1]. وقد أوضحت الجهود البحثية أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة الريفية عامة، وللمرأة في صعيد مصر بصفة خاصة لا يبعث على الرضا بأي حال، أو تتدنى مساهماتهن في مشاريع التنمية المستدامة بمفيومها الواسع الذي يشمل زيادة الدخل، وتحسين مستوى الرعاية الصحية والتغذية، والتعليم، والحفاظ على البيئة[2].

وإذا كانت المرأة في مصر بصورة عامة تعاني بدرجات متفاوتة من التراجع في مجالات التعليم والصحة والعمل والمشاركة في الحياة العامة والسياسية، وامتلاك الأصول الرأسمالية، إلا أن وضع المرأة في محافظات الوجه القبلي أكثر هشاشة وضعفاً[3]. فمعظم محافظات الوجه القبلي تصنف ضمن الفئة ذات المستوى المنخفض والتي تعكس تدني مستوى التنمية البشرية[4]. لا تعترف الثقافة السائدة بنور الفتاة إلا كزوجة وربة منزل، وإن سمحت لها بالتعليم والعمل، فلا يكون إلا لتحسين فرص زواجها وبشرط عدم تعارض ذلك مع دورها الأساسي في البيت[5]. وتنخفض نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل الرسمية إلى أقل مستوى لها في محافظات الوجه القبلي، وتصل إلى أدناها في بعض مراكز ومدن هذه المحافظات، ويستقطب القطاع غير المنظم نسبة كبيرة من النساء. وتكاد تغيب المشاركة السياسية لاسيما وأن حركة الأحزاب في المجتمع ضعيفة وتتسم بالركود، وظروف المرأة الاجتماعية، ووضعها في الثقافة المحلية لا يؤهلها لكسب أي موقع مؤثر على صعيد المشاركة في الحياة العامة والسياسية. كذلك هناك تخلف في مستوى تعليم المرأة عن باقي محافظات الجمهورية. وفجوة بين الذكور والإناث، وبين المحافظات وبعضها، وداخل المحافظة الواحدة بين مراكزها ومدنها. ويؤدي مستوى الأمية المرتفع بين النساء إلى فقد القدرة على التواصل مع

---

[1] قدري حفني، محسن يوسف (إعداد وتحرير)، "حقوق المرأة خطوات نحو تحقيق الاصلاح"، (الأسكندرية: مكتبة الأسكندرية)، ٢٠٠٨. ص ص ٢٣-٢٩

[2] منصور مغاوري حسن، "واقع مشاركة المرأة الريفية في المشروعات الصغيرة دراسة في بعض محافظات الصعيد"، في نجوى الفوال (مشرفا)، مرجع سابق. ص ٧٢٠

[3] نادية حليم سليمان، مرجع سابق. ص ص ٧٠٣-٧٠٧

[4] لمال كمال، "العوامل المؤثرة على صياغة أولويات الصحافة النسائية نحو قضايا المرأة في الصعيد خلال ٢٠٠٣ دراسة في بناء الأجندة الاعلامية"، في نجوى الفوال (مشرفا)، مرجع سبق ذكره. ص٣٤٧

[5] ليلى عبد الوهاب، "المرأة والتنمية في مصر"، في هبه أحمد نصار، وصلاح سالم زرنوقة (محرران)، "المرأة والتنمية الآفاق والتحديات"، (جامعة القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية)، ١٩٩٩. ص ٣٧

المجتمع، أو مع أبسط مقومات الحياة، ومع التسليم بالجهد المبذول والمحمود فيما تقدمه مدارس الفصل الواحد، إلا أنها ليست كافية لمواجهة الاحتياج إليها.

وتؤدي العلاقات التسلطية في الأسرة إلى تعزيز ثقافة صمت المرأة، وقبول ممارسة التمييز ضدها. ويؤدي إحساس المرأة بالدونية إلى إعادة انتاج النموذج التقليدي لكل من الرجل والمرأة، لاسيما والمرأة ذاتها تقاوم التغيير والتطوير، ويفضل الإبقاء على الأوضاع المتخلفة التي تعيش فيها، ناهيك عن أن القائمين على التنشئة في مؤسسة التعليم، لا يؤمن الكثيرون منهم –ذكورا كانوا أم إناثا– بالمساواة في الحقوق والواجبات[1].

وبخصوص تأثير الواقع الاجتماعي للمرأة المصرية على فرص تمكينها، هناك بعدان أساسيان، أوليما البعد السياسي التشريعي والبعد الاجتماعي– الاقتصادي. والذي يتمثل في الوجود الاجتماعي للمرأة والذي تحدده فرص الحياة المتاحة دستوريا وتشريعيا، وما يتيحه المجتمع من فرص للعمل والمشاركة الاجتماعية. أما البعد الآخر فيتمثل في الفرص الحقيقية للمشاركة الاقتصادية[2].

ولما كانت المرأة نصف المجتمع وعنصراً أساسياً في التنشئة الاجتماعية للطفل، وجب تزويدها بالمعارف والخبرات والمهارات التي تمكنها من القيام بوظائفها، وهذا يقتضي تحقيق الاستيعاب الكامل لجميع الفتيات في سن التعليم الأساسي، وتطوير البرامج الدراسية في مختلف المراحل، وبما يمكن المرأة من المساهمة في عملية التنمية بمختلف جوانبها[3].

ومع كل التقدير للمكاسب المحدودة التي حصلت عليها المرأة الصعيدية على الصعيد السياسي، لا تزال النظرة السائدة في المجتمع تعتبر أن المشاركة السياسية هي من اختصاص الرجال فحسب، وتزدهر هذه النظرة على وجه الخصوص في المجتمعات التي تسود فيها الروابط العصبية والقبلية كما في ريف وصعيد مصر، حتى إن النسب العالية لقيد النساء في هذه الأنحاء لا تعبر عن حرصهن على المشاركة وإنما عن استغلال أصواتهن لدعم المرشح الذي تسانده القبيلة أو العائلة[4]. وعادة ما يستخدم الدين ليدفع المرأة إلى الانسحاب في ظل هيمنة ثقافة ذكورية طاغية وحسابات ضيقة تجعل الأحزاب لا تقدم على ترشيح سيدات على قوائمها بمقولة إنهن غير قادرات على النجاح والفوز بالمقعد البرلماني[5]، وأن الرهان على المرأة رهان على حصان خاسر.

ولعل تراكم القيم والموروثات السلبية التي تحكم وضع المرأة عموماً، وفي ريف الصعيد خصوصاً أدى بها في الأغلب الأعم إلى قبول تلك القيم والعادات على أنها أمور مسلم بها تعكس حقيقة المكانة التي

---

[1] نادية حليم سليمان، مرجع سابق. ص ص ٧٠٣-٧٠٧

[2] أحمد زايد وآخرون، "المرأة وقضايا المجتمع"، (جامعة القاهرة: كلية الآداب، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية)، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢. ص٣٧٩

[3] منصور مغاوري حسن، مرجع سابق. ص ٥٣٤

[4] عمرو الشوبكي، "المرأة والأحزاب المصرية مشكلات التمثيل والمشاركة"، في: أماني الطويل (محرر)، "حالة المرأة في مصر دراسة في مستويات التمثيل بالمناصب القيادية"، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)، ٢٠٠٩. ص ١٢٨

[5] المرجع سابق. ص ١٣٤

يجب أن تشغلها باعتبارها المكانة التي تستحقها، إلى أن وصلت بنفسها لنظرة سلبية بل انهزامية من شأنها الاعتراف بالأمر الواقع على أنه هو الأمر الطبيعي أو حتى المثالي، وأنه ليس ثمة ما يدعو إلى تغييره. هكذا أسهمت بعض القيم والموروثات الثقافية السائدة في تدني مشاركة النساء في الحياة العامة والسياسية من ناحية، وفي النشاط الاستثماري الاقتصادي من ناحية أخرى[1]. وعليه فإن هناك حاجة ماسة إلى استعادة حقوق المواطن المصري بشكل عام يستوي في ذلك المرأة والرجل[2]. وهو ما تشير إليه الدراسات السابقة، حيث تؤكد على انخفاض مؤشرات مشاركة المرأة السياسية عموما وعلى كافة المستويات الرسمية وغير الرسمية[3]، ومحدودية مشاركتها كمرشحة في الانتخابات عكس مشاركتها كناخبة على وجه الخصوص، وتؤكد كذلك على تأثير الأوضاع الاقتصادية وانعكاساتها على استغلال الأصوات (للطبقات الكادحة والنساء)، وانعكاساتها كذلك على الإحجام عن التصويت أو الترشيح بسبب الإنهماك في السعي وراء لقمة العيش[4].

---

[1] كامل عبد المالك، "القيم الثقافية السائدة في ريف صعيد مصر وعلاقتها بعمل المرأة"، في : نجوى الفوال (مشرفا)، مرجع سبق ذكره. ص ٥٨١

[2] عمرو الشوبكي، مرجع سابق. ص ١٤٥

[3] نادية حليم (محرر)، "فاعلية الأداء البرلماني للمرأة المصرية ١٩٥٧- ٢٠٠٠"، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٦. ص-ص ٦٠-٦٩

- جنات السمالوطي، "المرأة والمشاركة السياسية- الطموحات والتحديات"، في: المنتدى الفكري الثاني "المرأة والمشاركة السياسية"، (القاهرة: المجلس القومي للمرأة)، يوليو ٢٠٠٠. ص ص ٤٥-٥٥

[4] نفين مسعد، في: "ندوة مشكلات تفعيل دور المرأة في المشاركة السياسية: تجربة الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥"، القاهرة: الأربعاء ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٥. ص ص ٢١-٢٦